

الفصل الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

أولاً: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تمهيد: بعد إعداد الميزانية المالية يبدأ المحلل المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام عدة أدوات من بينها:

- 1- رأس المال العامل (FR): Fonds de Roulement
- 2- إحتياجات رأس المال العامل (BFR): Besoin en Fonds de Roulement
- 3- الخزينة (T): Trésorie

1- رأس المال العامل (FR):

يمثل رأس المال العامل الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل قسم الأصول الجارية (المتداولة)، أو هو الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية لأصول غير الجارية ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل $FR =$ أموال دائمة - أصول غير جارية
رأس المال العامل $FR =$ أصول جارية - خصوم جارية

يجب على المؤسسة أن يكون لها رأس مال عامل موجب وتكون قيمته معقولة دون أن يكون بحجم كبير بحيث إذا كانت قيمته كبيرة جداً فهذا يدل على أن الخصوم غير الجارية (الديون ط أ) تمول جزء كبير من الأصول الجارية، وهذا غير مقبول مالياً ويشكل خطر على المدى الطويل بسبب ما تتطلبه الديون طويلة الأجل من فوائد.

- إذا كان رأس المال العاملة $FR = 0$: هذا يجعل المؤسسة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها عند الحالات غير العادية "الاستثنائية" مثل عدم وفاء الزبائن بالتزاماتهم في الوقت المحدد وهنا تواجه المؤسسة صعوبة في تسديد ديونها اتجاه المورد.
- إذا كان $FR < 0$ هذا يدل على أن الديون قصيرة الأجل ستساهم في تمويل الأصول غير الجارية وهذا يشكل خطر على الصحة المالية للمؤسسة بحيث أن المؤسسة مطالبة بتسديد دق.أ في فترة لا تتجاوز السنة، بينما الأصول غير الجارية يستحيل تحويلها إلى نقد في أقل من سنة.

بالإضافة إلى رأس المال العامل الدائم أو الصافي توجد أنواع أخرى لرأس المال العامل وهي:

- رأس المال العام الخاص: وهو ذلك الفائض من الأموال الخاصة بعد تغطية الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = أموال الخاصة- أصول غير جارية

- رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الموارد المالية سواءاً كانت (أموال دائمة أو ديون قصيرة الأجل) بعد تغطية الأصول غ الجارية

رأس المال العامل الإجمالي = أموال الدائمة + خصوم جارية – أصول غ جارية
= أصول متداولة

- رأس المال العامل الأجنبي: وهو مجموع الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي= خصوم غير جارية + خصوم جارية

ملاحظة: لا يعتمد المسير المالي كثيراً على باقي أنواع رأس المال العامل بل يركز على رأس المال العامل الصافي أو الدائم أي يشترط أن يكون هذا الأخير موجباً.

2- إحتياجات رأس المال العامل BFR:

تدرس إحتياجات رأس المال العامل (BFR) في الأجل القصير حيث تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها مواردً لدورة الإستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول إلى سيولة تسمى إحتياجات دورة الإستغلال، فيحاول المسير المالي الإستعانة بالموارد المالية من أجل تنشيط دورة الإستغلال على أن تكون هناك ملائمة بين إستحقاقية الموارد (تاريخ الإستحقاق) مع سيولة الإحتياجات كما هو مبين في الشكل التالي:

إحتياجات الدورة					
أوراق قبض		زبائن	سندات توظيف	منتجات تامة	مواد أولية
إحتياجات رأس المال العامل BFR	أوراق دفع	ديون الإستغلال	ديون شركاء	موردون	ديون مخزونات
	موارد الدورة				

نستثنى في إحتياجات الدورة خزينة الأصول لأنها ليست في حاجة إلى تمويل لأنها سيولة، وفي موارد الدورة تستثنى خزينة الخصوم، وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي فهي ليست مورداً مالياً قابلاً للإستخدام في التحليل المالي عندما تكون إحتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة وفائضة لم تستخدم في دورة الإستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية تدر أموالاً على المؤسسة مثلاً (أرباح) أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن.... إلخ، وإذا كانت إحتياجات رأس المال موجبة فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا عن موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجوداً، والمتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفض التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الإستغلال وبالتالي كلما كانت إحتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الإحتياجات الموارد.

وتحسب إحتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - خزينة الأصول) - (الديون قصيرة الأجل - خزينة الخصوم)

وبعد إيجاد قيمة إحتياجات رأس المال العامل يجب مقارنتها مع رأس المال العامل وحتى يحدث توازن مالي في المؤسسة يجب أن يكون $BFR < FR$ وليس العكس.

3- الخزينة:

يعتبر تسيير الزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنها.

إن إحتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الإستغلال، وأن تسرع المسيرين في الإحتفاظ بالسيولة من أجل الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسة في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع، بينما نقصان قيمة الخزينة أو أن تكون معدومة أو أقل من الصفر معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الإستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالإحتياط للوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

ومنه فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان هذا مفضلاً، حيث توفيق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الإستغلال وتسديد المستحقات التي إنقضت أجلها.

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة } T = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} = \text{BFR-FR}$$

ثانياً: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

تستند هذه الطريقة على أساس أي رقم مالي ضمن الميزانية لا يدل بمفرده عن شيء إن لم ينسب إلى رقم ثاني، فرقم قيمة الخزينة لا يدل عن شيء بمفرده لأنه من الطبيعي أن يصغر أو يكبر حسب حجم المؤسسة المعنية، ولن يكون له دلالة دون نسبته إلى رقم ثاني وليكن الأصول المتداولة مثلاً، والإعتماد على الربح الصافي في وحدة قد يكون ناقصاً إذا لم نربطه برقم الأعمال أو بحجم الأصول التي استخدمت لتحقيقه... وهكذا فعمليات ربط الأرقام (نسبتها إلى بعضها البعض) تعطينا صورة واضحة عن وضع المؤسسة.

أنواع النسب المالية:

أ- نسب التمويل:

1- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة هي شكل آخر لرأس المال العامل يشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وبالتالي يكون $FR > 0$

2- **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

3- **نسبة الإستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة وتكتب نسبة الإستقلالية المالية كمايلي:

4- **نسبة التمويل الخارجي:** تسمى أيضاً نسبة القدرة على الوفاء وتبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، ولو تغيرت القيمة السوقية للموجودات بالنقصان وتكتب كمايلي:

ب- نسب السيولة:

الهدف من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم أي مدى قدرتها على تسديد الديون قصيرة الأجل.

1- **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة الدوران والتحول إلى سيولة أي المخزونات والسريعة التحول إلى سيولة أي كالحقوق أي القيم القابلة للتحقيق والسائلة أي خزينة الأصول للديون قصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشاً للحركة والمناورة، إذا زادت هذه النسبة عن الواحد كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا وما يقال عن سلبيات ضخامة FR يطبق على هذه النسبة، وتحسب كمايلي:

2- **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطئ الدوران فالحقوق وخزينة الأصول هي أسرع إستجابة لتسديد الديون قصيرة الأجل من المخزونات، وتحسب هذه النسبة كمايلي:

3- نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل الديون قصيرة الأجل، بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء عناصر الحقوق الأخرى، وذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل عناصر الحقوق الأخرى إلى سيولة جاهزة مثل الزبائن دون أن تفقد مكانها في السوق وسمعتها كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق يتميز بالمنافسة وتكتب كمايلي:

تمرين: إليك الميزانية المختصرة التالية:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية	500	أموال خاصة	450
أصول جارية	500	خصوم غ جارية	150
المخزونات	130	(د.ط.أ)	
الحقوق	300	خصوم جارية	400
خزينة الأصول	70		
المجموع	1000	المجموع	1000

إذا علمت أن خزينة الخصوم = 20

أحسب مؤشرات التوازن المالي لتالية مع التعليق:

- رأس المال العامل- إحتياجات رأس المال العامل

- الخزينة

الحل:

1- رأس المال العامل= أموال دائمة – أصول غير جارية

$$= (أموال خاصة + خصوم جارية) - (أصول غير جارية) = 500 - (150 + 450) = 100 \text{ دج}$$

رأس المال العامل= أصول جارية- خصوم جارية = 500-400=100

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب وهو ما يدل على وجود هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة الأخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة مثل بطئ دوران المخزونات أو تأخر تسديد عناصر الحقوق.

2- إحتياجات رأس المال العامل = (أصول جارية- خزينة الأصول)-(الخصوم الجارية - خزينة الخصوم)

$$50=380-430=(20-400)-(70-500)=$$

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل موجبة مما يدل على أن إحتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة.

فالمؤسسة لديها إحتياجات لم تقم بتلبيتها، فالمسيرين لم يبحثوا عن موارد مالية لتلبيتها ما دام ضمان التسديد موجوداً والمتمثل في كبر بعض المخزونات والحقوق خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الإستغلال.

الخزينة T = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$50 = 20 - 70 \text{ دج}$$

الخزينة T = رأس المال العامل- إحتياجات رأس المال العامل

$$50 = 50 - 100 \text{ دج}$$

نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة مما يمكنها من مواجهة إلتزاماتها وتسديد الديون عند حلول آجال الإستحقاق.